اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا
باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجي حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشي مما في حيزه لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في
المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى
المصدر والى الفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل اي
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل
ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شي
وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شي من المصادر المعرفة باللام عاملا

في فاعل

١٠٦

في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا حينئذ فان من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم
تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من
فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما
والعلم قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه
به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل
فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
وكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن

اي اسم التفضيل به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)